سوق العمل الأمريكي شهد توفر ما يفوق 200 ألف فرصة عمل جديدة خلال الأشهر الخمسة الأخيرة

الدولار يشهد ارتفاعاً نتيجة المعطيات الاقتصادية الإيجابية للولايات المتحدة

■ معطيات اقتصادية متقلبة تصدر مؤخراً لتفسح المجال أمام المجلس الفيدرالي لشراء المزيد من الوقت

مع غياب اي تطورات هامة على الساحة الاقتصادية هذا الاسبوع، فإن الاسواق ما تزال تعيش حالة من التوتر حيال الاوضاع الجيوسياسية في منطقة اوروبا الشرقية، فروسيا ما تزال تنفي تورطها في حين ان الغرب يفترض عكس ذلك، اما اسعار النفط والتي تستمر بالارتفاع تعكس مدى توتر الاوضاع، حتى ولو يعني ذلك ان اسعار تداول العملات الاجنبية في الدول الصناعية العشر الكبرى قد تتاثر بعض الشيء.

اما فيما يتعلق بالاوضاع الاقتصادية فإن الاسبوع قد مر هادئا نسبيا حيث صدر هذا الاسبوع تقرير التضخم في الولايات المتحدة الاميركية لشهر يونيو، كما ان المعطيات الاقتصادية القوية المتعلقة بعدد مطالبات تعويضات البطالة يعتبر عاملاً اساسيا في تحديد سعر الدولار الاميركي، اما مؤشر PMI على الصعيد العالمي فقد أتى على نحو معتدل بالرغم من ان صندوق النقد الدولي قد خفض توقعاته فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي العالمي، هذا وقد حققت الصين ومنطقة اليورو ارتفاعا في المؤشر على نحو هو الاسرع خلال فترة الاشهر الثلاثة الممتدة لغاية شهر يوليو، فضلا عن ذلك، فإن الارتفاع الحاصل في عدد المشاريع الجديدة قد اتى نتيجة لإقدام الشركات على اقتطاع الاسعار مجددا. اما في اوروبا فإن الاداء الاقتصادي لفرنسا كان ضعيفا، في حين ان الاداء الاقتصادي الالماني كان الافضل من بين سائر الدول الاوروبية، وهو الامر الذي يدل على قوة الاداء الاقتصادي في المنطقة.

من ناحية اخرى وفيما يتعلق باسواق تداول العملات الاجنبية، فقد اقفل الاسبوع مع تراجع في سعر اليورو وسعر الجنيه الاسترليني مقابل الدولار الاميركي، حيث سجل اليورو تراجعا الى ادنى مستوى لعام 2014 الا انه ما يزال ضمن نسبة 3.8%، ما يجعل المجال ضيقا امام المستثمرين فيما يتعلق بمواقفهم في السوق.

وفي المقابل، تراجع الجنيه الاسترليني الى ادنى مستوى له عند 1.6967 يوم الجمعة وليقفل الاسبوع عند ما يقارب المستوى الادنى له والذي بلغ 1.6960. أما اليورو فقد كان اداءه مشابها لاداء الجنيه الاسترليني حيث اقفل الاسبوع عند ما يقارب المستوى الادنى له، خاصة مع تردد المستثمرين في شرائه بسبب الاوضاع الراهنة، وبالتالي فقد اقفل اليورو الاسبوع عند 1.3430.

اما فيما يتعلق باسواق السلع، فقد سجّل الذهب تراجعا ليصل سعر سبيكة الذهب الى ما دون الـ1.300 دولار اميركي خاصة وان تقرير العمالة الاميركي يسير ضمن النطاق الصحيح.

صدور تقارير ايجابية لسوق العمل ،وسوق الاسكان ما يزال متقلبا

تراجع عدد المتقدمين للحصول على تعويضات البطالة هذا الاسبوع وذلك الى ادنى مستوى له خلال السنوات الـ8 والنصف الاخيرة، وهو ما يدل على ان التعافي الاقتصادي لسوق العمل الاميركي يصير ضمن النطاق الصحيح، فقد تراجع عدد المطالبات الاولية لتعويضات البطالة بمقدار 19.000 مطالبة ليصل العدد الاجمالي الى 284.000 مطالبة، وهو الحد الادنى لهذا العدد منذ فبراير 2006، مع العلم ان التوقعات الاقتصادية قضت ان يحصل ارتفاع في عدد هذه الطلبات لتصل الى 308.000 مطالبة.

تجدر الاشارة الى ان سوق العمل الاميركي قد شهد توفر ما يفوق 200.000 فرصة عمل جديدة خلال الاشهر الخمسة الاخيرة، وهو ارتفاع لم تشهده البلاد منذ اواخر تسعينيات القرن الماضي.

من ناحية اخرى، فإن سوق الاسكان ما يزال ضعيفا خاصة مع التراجع الحاصل في اسعار المساكن خلال شهر يونيو، فقد افادت وزارة التجارة ان مبيعات المساكن الجديدة قد سجلت تراجعاً بنسبة 8.1% وهو التراجع الاكبر لها منذ يوليو 2013، لتصبح المبيعات السنوية خلال شهر يونيو عند 406.000 وحدة سكنية. وبالنظر الى التقلبات التي تعاني منها مبيعات المساكن الجديدة، فإن التراجع الذي شهده شهر يونيو سيؤثر سلباً على وضع سوق الاسكان في البلاد.

توقعات في حال بدأت إيرادات السندات الالمانية بالارتفاع

ان ابرز الاحداث التي شهدها الاسبوع تتمثل بالايرادات المتدنية التي حققتها السندات الالمانية لأجل 10 سنوات، حيث انها تراجعت الى ادنى مستوياتها على الاطلاق، حيث أن المرة الوحيدة الذي شهدت فيه هذه السندات هذا الكم من التراجع كان اثناء النكسة الاقتصادية الاكبر في العالم أي خلال فترة الازمة المالية الاقتصادية العالمية التي اصابت منطقة اليورو.

ومن هذا المنطلق، اصبح من الصعب اجراء المزيد من التعديلات على برنامج التيسير الكمي الذي وضعه البنك المركزي الاوروبي خاصة في حال بدأت الاوضاع بالتدهور في اوروبا، حيث من المحتمل ان يتسبب ذلك بحصول تراجع في سعر اليورو وذلك تبعا لبدء المستثمرين بالانسحاب من سوق السندات الاوروبية.

بنك Bundesbank يتخوّف من الوضع الاقتصادي الحالي

بحسب ما افاد به التقرير الشهري لشهر يوليو الصادر عن بنك Bundesbank، فإن التحسن الاقتصادي الذي شهدته المانيا قد بدأ بالتراجع خلال الشهرين الاوليين من الربع الحالي، هذا وان الخبراء الاقتصاديين لدى بنك Bundesbank يتوقعون ان يظل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عند المستوى الذي حققه خلال الربع الماضي من السنة، بالاضافة إلى ذلك، تراجع النشاط الاقتصادي في قطاع الانشاءات عما كان عليه خلال الربع السابق وذلك بسبب الظروف المناخية في البلاد، كما ان النشاطر الاقتصادي في القطاع الصناعي قد شهر بعض التراجع.

مؤشر PMI الالماني لشهر يوليو يشير الى تحسن اقتصادي خلال الربع الثالث

شهد مؤشر PMI لشهر يوليو ارتفاعا جيدا بسبب التحسن الكبير الذي شهده قطاع الخدمات في البلاد حيث ارتفع مؤشر PMI المركب ليصل الى 55.9 وهو الحد الاعلى له خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة والذي أتى متقاربا مع الحد الذي كان عليه خلال الربع الاول وذلك عند 55.6، ويث يعود هذا التحسن بشكل كبير الى ارتفاع مؤشر PMI لقطاع الخدمات بمقدار نقطتين عن حد 56.6، في حين ان توقعات الخبراء الاقتصاديين كانت تتمثل بتراجع المؤشر ليصل إلى 54.5.

بالرغم من الارتفاع المفاجئ في مؤشر PMI لقطاع الخدمات، فإن سائر المركبات الاخرى في هذا المؤشر قد سجلت تراجعا الى ما دون المستويات التي حققتها خلال الربع الثاني، فقد ارتفع مؤشر PMI الصناعي الى 52.9 بعد ان شهد فترة من التراجع منذ يناير 2014. وبالرغم من ان التقارير المتعلقة بالقطاع الصناعي كانت ايجابية، الا ان القطاع ما يزال دون المستويات المرتفعة التي حققها خلال الربع الاول.

اما ابرز العناوين المتعلقة بمؤشر PMI للقطاع الصناعي فتتمثل بالارتفاع الذي سجلته البلاد في عدد طلبات الشراء، حيث ان عدد الطلبات كان اخذ في التراجع خلال الاشهر الاخيرة، الا انه سرعان ما عاود الارتفاع ليصبح مؤشر عدد طلبات الشراء عند 53.1، اما مؤشر عدد طلبات الشراء لأسواق التصدير فقد اتى عند 52.8، وبالتالي فإن عدد طلبات الشراء المخصص لأسواق التصدير قد بدأ بالتحسن ولو بشكل خفيف.

لجنة السياسة النقدية تصوّت بالاجماع للحفاظ على السياسات الحالية من دون تغيير

ان ابرز الاحداث الذي شهدتها المملكة المتحدة هذا الاسبوع تتمثل بصدور محضر اجتماع بين انكلترا المركزي، حيث صوّت اعضاء اللجنة بالاجماع بتسعة اصوات مقابل لا شيئ للإبقاء على السياسات النقدية الحالية من دون تعديل، وحيث ان محضر الاجتماع افاد بعدم اجراء اي تعديل على اسعار الفائدة، ومن اهم النقاشات التي تداولتها اللجنة خلال الاجتماع كانت تتعلق بمعدل الاجور والاستفتاءات الخاصة به والتي تتضارب مع الواقع الحالي، حيث شكك المجتمعين بمصداقية هذه الاستفتاءات وذلك خلافا لما حصل خلال الشهر الماضي، بالاضافة إلى ذلك، اشار محضر الاجتماع الى ان المجتمعين قد طلبوا من كافة الموظفين اجراء تحريات تتعلق بالاجور لتكون ضمن تقرير التضخم الخاص بشهر اغسطس، هذا وقد اشار بعض أعضاء لجنة السياسة النقدية ان المخاطر التي قد تنجم عن رفع اسعار الفائدة قد تبددت.

قرار اليابان باقتطاع الانفاق التقديري بنسبة 10% خلال موازنة السنة المالية القادمة

قررت اليابان القيام باقتطاع في حجم الانفاق التقديري والذي يضم الاشغال العامة على سبيل المثال، ليصل حجم الاقتطاع الى نسبة 10% وذلك خلال موازنة السنة المالية القادمة، خاصة مع مساعي حكومة آبي للحد من العجز الحكومي الهائل الذي تعاني منه البلاد، وبالتالي فإن الاقتطاعات والتي قد تصل قيمتها الى 4 تريليون ين ياباني ستعادل مقدار الاموال الذي تحتاج اليه حكومة آبي من اجل استراتيجية النمو التي وضعتها، والتي تضم اصلاحات اقتصادية تهدف الى زيادة حجم النمو الاقتصادي طويل الاجل للبلاد.

ومن المتوقع ان يوافق المجلس الوزاري على هذه التوجيهات التي وضعتها وزارة المالية اليابانية للسنة المالية المقبلة والتي ستبدأ مع حلول شهر ابريل.

بالاضافة إلى ذلك، يعمل آبي على تحفيز الاقتصاد الياباني المتراجع وذلك من اجل تعزيز الاقراض العام وهو الذي يعتبر من اهم الاعباء المالية في العالم الصناعي.

وبحسب ما اشارت اليه مسودة حكومية تتعلق بالتوقعات الاقتصادية للبلاد، فان الحكومة ستفشل في تحقيق الموازنة التي وضعتها لعام 2021 وذلك بفارق يفوق 100 مليار دولار اميركي، والذي سيتزامن مع ارتفاع في اسعار الضرائب، وهو الامر الذي يضاعف من الضغوطات السياسية لاجراء المزيد من الاقتطاعات في النفقات او ارتفاع في اسعار الضرائب.

البنك الاحتياطي النيوزيلاندي يرفع اسعار الفائدة ولكن على نحو طفيف

اقدم البنك الاحتياطي النيوزيلاندي على رفع أسعار الفائدة على نحو طفيف هذا الاسبوع، حيث اعلن عن ارتفاع في اسعار الفائدة بلغ 25 نقطة أساس ليصل المعدل الى نسبة 3.5%، وقد صرّح البنك الاحتياطي النيوزيلاندي انه من المفترض الانتظار بعض الوقت قبل تعديل نسبة الفائدة لتصبح عند حدها الطبيعي، وذلك للسماح بمرور الوقت الكافي لتقييم تأثير التعديل الاول في السياسات والذي أتى عند 100 نقطة اساس، من ناحية اخرى، من الملاحظ ان البنك المركزي يعمل على وضع الخطوات فيما يتعلق بسعر الدولار النيوزيلاندي خاصة وان البنك يعتبر ان السعر الحالي له يعتبر غير ثابت وغير مبرر.

تراجع في أسعار الذهب

تراجعت أسعار الذهب هذا الأسبوع تبعا لصدور معطيات اقتصادية جيدة تتعلق بالايرادات التي تحققها الشركات والمؤسسات في الولايات المتحدة الاميركية، كما ان اسعار الذهب شهدت المزيد من التراجع في الاسواق الآسيوية خاصة مع التراجع المفاجئ في معطيات القطاع الصناعي الصيني، وبالتالي فقد تراجع اقبال المستثمرين على شراء الذهب نظرا للظروف الراهنة وخاصة بسبب الاضطرابات الجيوسياسية في منطقة أوروبا الشرقية.

تغيرات متفاوتة في عالم الإقتصاد الدولي

■ التحسن الاقتصادي الذي شهدته ألمانيا في بداية العام بدأ بالتراجع خلال الشهرين الأولين من الربع الحالي

■ اليابان تقرر القيام باقتطاع في حجم الانفاق التقديري ليصل إلى نسبة 10 في المئة وذلك خلال موازنة السنة المالية المقبلة

■ أسعار الذهب شهدت المزيد من التراجع في الأسواق الآسيوية خاصة مع النكوص المفاجئ في معطيات القطاع الصناعي الصيني

احتجاجات واسعة ضد إنشاء الاتحاد المصرفي الأوروبي

البنك المركزي الأوروبي

ذكرت صحيفة «فيلت ام زونتاج» الألمانية ان مجموعة من اساتذة الجامعات قدموا شكوى للمحكمة الدستورية الألمانية ضد الاتحاد المصرفي الأوروبي المزمع إنشاؤه، والذي يبدأ العمل في توقيت المقبل.

وبموجب هذه الخطط، سيعمل البنك المركزي الأوروبي كجهاز رقابة مصرفي، وستكون لديه سبل إغلاق البنوك التي يرى أنها أضعف من أن تستمر.

ونقل عن ماركوس كيربر، وهو أستاذ في المالية العامة والسياسة الاقتصادية قوله في الصحيفة، إن «الاتحاد المصرفي ليس له أساس قانوني في المعاهدات الأوروبية، ومن ثم فإنه يمثل خرقا للقانون الأساسي».

وقال «لا يمكن إنشاء اتحاد مصرفي أوروبي إلا بإجراء تغيير في اتفاقيات الاتحاد الأوروبي».

ولم يتسن الاتصال بأحد في المحكمة الدستورية للتعليق على هذا النبأ.

نمو أرباح «أرابتك» إلى 103 ملايين درهم بالربع الثاني

جاءت أرباح شركة «ارابتك القابضة» الفصلية دون التوقعات رغم ارتفاعها في الربع الثاني بـ11% مقارنة مع الفترة ذاتها قبل عام، لتحقق 103 ملايين درهم، ما يعادل 28 مليون دولار، في الوقت الذي بلغ فيه متوسط توقعات وكالة بلومبرغ بلغ 135 مليون درهم. ويأتي نمو الأرباح نتيجة زيادة الإيرادات بأكثر من 50% إلى 2.4 مليار درهم.

وعلى مدار النصف الأول من العام، قفزت الأرباح بـ55% مقارنة مع مستواها قبل عام إلى حوالي 240 مليون درهم. وكان سهم ارابتك قد تضاعف ثلاث مرات في بداية العام، ليهبط بعد ذلك بأكثر من الثلثين، وذلك في ظل توتر العلاقات بين آبار للاستثمار، وهو أحد كبار المساهمين، وحسن إسميك الرئيس التنفيذي السابق، مما أدى إلى استقالته.

«الإسكان» السعودية تعلن قريباً توزيع منتجاتها

تعتزم وزارة الإسكان السعودية البدء بتوزيع منتجاتها السكنية «أرض، وقرض، وارض وقرض ومنتج سكني» على المواطنين قريبا، وفق الضوابط التي وضعتها الوزارة.

وتعكف وزارة الإسكان على وضع اللمسات النهائية للإعلان عن الذين سيتم التوزيع عليهم والمستحقين بعد ان تم الفحص الشامل لكافة الطلبات المقدمة عبر موقع الوزارة الإلكتروني.

وكانت الوزارة قد اكدت ان جميع اوجه الدعم السكني ستقدم باقساط مالية ميسرة، وان اسعار الاراضي ستبدا من 50 الف ريال إلى 150 الف ريال، وبمساحات سكنية تبدا من 350 مترا مربعا إلى 500 متر مربع.

ولضمان استمرار الدعم السكني للاجيال المقبلة، اشار التنظيم المعتمد إلى أن اوجه الدعم السكني جميعها ستقدم باقساط مالية ميسرة، كما ان المتقدم الذي لديه طلب قائم ورقم انتظار رسمي في صندوق التنمية العقارية، بشرط تملك الأرض، له خيارات عدة، منها الاختيار بين الاستمرار في برنامج صندوق التنمية العقارية، او التنازل عن طلبه والانضمام إلى تنظيم الدعم السكني، وفي حال التنازل يؤخذ تاريخ تقديم طلبه السابق بعين الاعتبار.

عقارات في السعودية

أسهم السعودية تكسب 7 في المئة بقيمة سوقية تخطت تريليوني ريال

متداولون في سوق السعودية

ارتفع المؤشر العام للسوق المالية السعودية «تداول» في نهاية شهر يوليو الحالي 7.38% مقارنة بالشهر السابق ليغلق عند مستوى 10.214.73 نقطة وهو الأعلى منذ العام 2008.

وحققت مختلف قطاعات السوق ارتفاعات متفاوتة تفاعلا مع قرار مجلس الوزراء بقيام هيئة السوق المالية بفتح المجال للمؤسسات المالية الأجنبية لشراء وبيع الأسهم المدرجة في السوق المالية.

كما حقق المؤشر من بداية العام حتى شهر يوليو الحالي عائداً إيجابيا بنسبة 19.67% كاسبا «1.679.13 نقطة» وكانت أعلى نقطة إغلاق للمؤشر خلال الشهر في يوم 24 يوليو الجاري، عند مستوى 10.214.73 نقطة.

وأوضح التقرير الشهري لتداول أن القيمة السوقية للاسهم المصدرة بنهاية شهر يوليو الجاري بلغت 2100.25 مليار ريال أي ما يعادل 560.06 مليار دولار أمريكي، بارتفاع بنسبة 7.97% مقارنة بالشهر السابق.

وبلغت القيمة الإجمالية للاسهم المتداولة لشهر يوليو الجاري، 122.64 مليار ريال أي ما يعادل 32.70 مليار دولار أميركي بانخفاض بنسبة 31.88% عن الشهر السابق، فيما بلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة 3.53 مليار سهم مقابل 5.37 مليار سهم تم تداولها خلال الشهر السابق بانخفاض بنسبة 34.26%.